ضغط على بايدن لمراقبة تصرفات السعودية والإمارات باليمن

يضغط أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي على إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن لبذل المزيد من الجهد لضمان ألا يسهم الدعم العسكري الأمريكي للسعودية والإمارات بأذى مدنيي اليمن.

وأكد تقرير رقابي داخلي أن واشنطن فشلت بتقييم علاقة مساعداتها بمثل هؤلاء الضحايا.

وذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن البنتاغون أشرف على 54.6 مليار دولار من المساعدات العسكرية للسعودية والإمارات من 2015 إلى 2021.

وأشارت إلى أن كبار المسؤولين الأمنيين فشلوا بجمع بيانات كافية وأدلة على الضحايا المدنيين أو مراقبة استخدام الأسلحة الأمريكية الصنع.

وهاجم السناتور إليزابيث وارين وبيرني ساندرز، ومايك لي تقاعس واشنطن عن تحديد مدى الدعم العسكري الأمريكي لإلحاق الأذى بالمدنيين في اليمن.

ووصف ما يحدث بأنه "فشل غير مقبول".

ومؤخرا، شرع مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بتحركات بهدف تعطيل أول صفقة أسلحة كبيرة إلى السعودية.

وأعلن ثلاثة من أعضاء مجلس الشيوخ عن معارضة مجموعة من أعضاء المجلس لصفقة الأسلحة مع السعودية بسبب حربها على اليمن.

وقام عضوا المجلس الجمهوريان راند بول ومايك لي، وبيرني ساندرز المقرب من الديمقراطيين بمشروع قانون.

ويهدف المشروع لعرقلة صفقة أسلحة مقترحة حجمها 650 مليون دولار إلى السعودية.

كما أكد عدد من المشرعين الأمريكيين انتقادهم للمملكة الخليجية بسبب الحرب التي تسبب بواحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية بالعالم.

وقال بول في بيان "هذه الصفقة قد تسرع سباق تسلح في الشرق الأوسط، وتعرض أمن التكنولوجيا العسكرية الخاصة بنا للخطر".

في حين، ذكر ساندرز في البيان المشترك "مع استمرار الحكومة السعودية بشن حربها المدمرة في اليمن وقمع شعبها، فينبغي لنا ألا نكافئها بمزيد من مبيعات الأسلحة".

وقبل أسابيع أعلنت الخارجية الأمريكية الموافقة على بيع السعودية صواريخ جو-جو ومعدات مرتبطة بها.

وأوضحت أن هذه الصفقة التي تعد الأولى بعهد جو بايدن تبلغ 650 مليون دولار أمريكي.

وتشمل الصفقة التي أقرتها وزارة الخارجية الأميركية 280 من صواريخ (إيه آي أم-120سي-7/سي-8) جو-جو المتوسطة المدى المتطورة (أمرام).

كما تشمل الصفقة 596 قاذفة صواريخ (أل إيه يو-128) وحاويات وعتاد للدعم، وقطع غيار، ودعم هندسي

وفني، تقدمه الحكومة الأميركية ومتعاقدون.

وتأتي هذه التحركات بالتوازي مع تكثيف عضو مجلس النواب الأمريكي من الحزب الديمقراطي إلهان عمر جهودها لتعطيل الصفقة أيضا.

وقامت عمر بتقديم مشروع قانون بمحاولة لسد الطريق أمام صفقة صواريخ من طراز جو- جو إلى السعودية.

وتعد هذه الصفقة التي تبلغ قيمها 650 مليون دولار الأولى في عهد إدارة الرئيس جو بايدن.

وأكدت عمر أنها قدمت المشروع الذي يعرف باسم "قرار الرفض المشترك" بسبب دور السعودية في الحرب على اليمن.

وشددت على أن هذه الحرب تعد واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية الناجمة عن الحروب في العالم.

كما أوضحت أنه قدمت المشروع بسبب السجل السيء للسعودية في مجال حقوق الإنسان وتقييد الحريات.

وقالت عمر "يجب ألا نبيع أبدا أسلحة لمنتهكي حقوق الإنسان، لكن يتعين علينا بالتأكيد ألا نفعل هذا في وجود أزمة إنسانية يتحملون المسؤولية عنها".

ونبهت إلى أن للكونغرس صلاحية وقف هذه الصفقات، وعلينا أن نمارس هذه السلطة.

والأسبوع الماضي، أعلنت الإدارة الأمريكية عن أولى الصفقات الضخمة مع السعودية.

وقالت إنها وافقت على بيع 280 صاروخ جو-جو تصنعها شركة رايثيون بقيمة تصل إلى 650 مليون دولار.

وقبل أشهر، حذرت عمر من خطورة إفلات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان من العقاب.

ودعت بلادها لفرض عقوبات عليه "تدعم حرية التعبير وحقوق الإنسان".

وقالت إلهان لشبكة "CNN": "لا سبب لإفلات ابن سلمان من العلاقات إن كانت أمريكا تدعم حقًا حرية

التعبير والديمقراطية وحقوق الإنسان".

وأشارت إلى أن المخابرات الأمريكية وجدت أن ابن سلمان وافق على قتل الصحفي جمال خاشقجي دون أي من العقاب .

وذكرت أن كل دقيقة يهرب بها من العقاب هي لحظة تتعرض فيها المصالح الأمريكية وحقوق الإنسان وحياة المعارضين السعوديين للخطر.

وأوضحت إلهان أن "رجل عثرت استخباراتنا الخاصة بأنه وافق على عملية قتل مقيم بأمريكا وصحفي سعودي".

وبينت أن "قتل خاشقجي هو أمر قررنا بالفعل فرض عقوبات على آخرين بسببه".

وأكدت أن: "في أي إجراء من إجراءات القانون والنظام لا نعاقب أولئك الذين نفذوا القتل لكننا نعاقب أولئك الذين وافقوا على عملية القتل".

وكانت إلهان تقديم مشروع قانون في سبيل معاقبة ابن سلمان على جريمة قتل خاشقجي.